مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ : ١٩٧٦/٨/١٣

ممدوح سالم يتحدث عن :

تنظيم مصـــــر

وعلاقتـــه بالتنظيمـــات الاخـــرى

نحن على ابواب مرحـلة من اهم مراحل العمل السياسى فى بلادنا ومبعث هذه الاهمية يعود الى أن جماهير الشعب سوف تبدأ ممارسة العمل السياسى باسلوب جديد حرمت منه سنوات طويلة .. وما أعنيه بالاسلوب الجديد هو قيام تنظيمات سياسية ثلاثة تحل محل الاتحاد الاشتراكى، وتضع لنفسها برامج واهدافا تنزل بها الى جماهير الناخبين . ومنذ قيام ثورة ٢٣ يوليو كانت الانتخابات للمجالس النيابية تجرى بطريقة مختلفة تماما ، وحتى قبل الثورة كانت الانتخابات لها طابعها الخاص ..

اما الانتخابات هذه المرة فهى تجرى بمرشحين ينتمون الى تنظيمات سياسية ، لكل تنظيم اتجاهه وفكره وسياسته وبرامجه ، وعلى هذا فان الناخب فى هذه المرة لن يختار ممثله فى مجلس الشعب على أساس شخصى ، انما سيكون الاختيار مستوحيا الافكار والبرامج والاتجاه السياسى الذى ينتمى اليه المرشح ..

وقد يكون لدى البعض تساؤل حول برامج التنظيمات الثلاثة وتقاربها من بعضها ..

التنظيمات الثلاثة تقوم على اساس التطبيق الاشتراكى ..
التنظيمات الثلاثة تنادى بالمحافظة على القطاع العام ..
الى آخره .. الى آخره ..

ولقد رأيت ان نناقش كل ما يتعلق بالتنظيمات واوجه الخلاف بينها مع السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء بوصفه المسئول عن تنظيم مصر العربى الاشتراكى .. وكان من الطبيعى أن يكون مدخلنا الى المناقشة هو تنظيم الوسط واسلوبه . من خلال المناقشة نتطرق الى اسلوب التنظيمات ككل وكان سؤالى الاول له :

□□ مضى وقت غير قصير بين اعلان قيام التنظيم وبين اعلان المكتب السياسى وتشكيلات اللجان القيادية بالمحافظات — هل يمكن القاء ضوء على ذلك وما هى الخطوات التى تمت فى هذه الفترة .. وهل كان هناك ارتباطات بين ذلك وبين اعلان تشكيلات التنظيمات الاخرى .

جواب : ان الموضوع الاساسى الذى واجهنا جميعا — هو انجاح هذه الخطوة الديمقراطية الجديدة — على طريق الاصلاح السياسى وتطويره — والوصول به الى حياة سياسية مستقرة ودائمة . ومن هنا لم تكن الاولوية للسرعة فى اعلان التشكيلات لتنظيم مصر العربى الاشتراكى وانما كانت هناك عدة خطوات لازمة للاعداد السليم — لكى يخرج تشكيل التنظيم موائما لاهدافه — وممثلا لاتجاهاته ومعبرا عن تحالف قوى الشعب وفئاته الرئيسية — فضلا من ضرورة ملاقاة اتجاهات الجماهير ورغباتها ومصالحها وآمالها — **وهو ما كان يقتضى اجراء مسح سياسى شامل للقاعدة الجماهيرية . وبالنسبة للمصالح الفئوية وتمثيلها تمثيلا صحيحا فقد يبدو لاول وهلة ان هناك تماثلا فى نوعية كل فئة — وهو امر لا يطابق الواقع تماما ويقتضى عند مراعاة قوة التمثيل السياسى لكل فئة — النظر الى التركيب الداخلى لها بحيث يؤدى تمثيلها داخل التنظيم الى التعبير عنها بصدق وحيث تجد تركيباتها المختلفة موضعها داخل التنظيم .**

وعلى سبيل المثال اذا اخذنا فئة العمال — نجد ان تمثيلها يتوزع بين الناحية النقابية — وداخل مجلس الشعب — وداخل اللجنة المركزية والاتحاد الاشتراكى — وفى المجالس المحلية — وعضوية مجالس ادارة الوحدات — وبين كل هذه العناصر وبين القيادات الطبيعية التى لا يسمح تمثيلها من قبل أى بين الوجوه المناضلة المعروفة والوجوه المكافحة الشابة الجديدة — بل اذا اخذنا الناحية النقابية كجزء من هذا التركيب العمالى — نجد ان هناك التوزيع الجغرافى المتنوع من اعلى القيادات العمالية المنضمة للتنظيم على مستوى رئاسة الاتحاد العام للعمال حتى اصغر وحدة نقابية . **بل انه كان من الطبيعى ايضا وقد قرر تنظيم مصر العربى الاشتراكى ان يكون تمثيل العمال والفلاحين بنسبة ٥٠ ٪ من اعضائه ، ان يدخل اولا باعضائه معركة الانتخابات النقابية — ليكون التمثيل داخله معبرا عن الارادة الشعبية — والحمد لله فان العمال بوعيهم القومى وبادراكهم لمكانتهم فى الاتجاه النورى لثورتى ٢٣ يوليو و١٥ مايو — قاعدة وهدفا سياسيا واجتماعيا — قد انتخبوا الاغلبية الساحقة من القيادات النقابية من أعضاء تنظيم مصر .**

ومن جهة اخرى فان الاعضاء المؤسسين المنضمين للتنظيم من مجلس الشعب — كانوا يحملون مسئولياتهم فى نهاية الدورة البرلمانية — حيث كان لابد من انهاء كل المسائل المتعلقة بهذه الدورة قبل انتهائها وبالتالى لم يكن من المتاح ان ينزلوا بكامل ثقلهم الى القواعد الجماهيرية بدوائرهم .

ومن جهة ثالثة — فالواقع ان ارساء تشكيلات التنظيم — تختلف فى تنظيم مصر عنها فى باقى التنظيمات — اذ ان المشكلة فى طبيعتها هى مسألة كثرة وليست مسألة قلة — وكان لابد من اختيار وتوزيع القيادات بما يعطى لكافة افرع التشكيل ما يناسبها من ثقل تنظيمى وجماهيرى .

ومن ناحية رابعة — فالواقع انه بالنسبة لاقبال كثير من قطاعات الجماهير للانضمام الى تنظيم مصر — فقد برزت ظاهرة سياسية صحية تبشر بكل الخير فى مستقبل العمل السياسى بالبلاد — فقد طلب كثير من اعضاء النقابات المهنية

والعمالية والغرف التجارية والروابط — والهيئات ان يجتمعوا بى ليناقشونى اولا فى الخط السياسى — وفى اهداف التنظيم المدرجة ببيان اعلانه — وفى برنامج التنليم ومدى تحقيقه للاهداف الخاصة والعامة ومصلحة البلاد . وقد اقتضى ذلك تنظيم ندوات موسعة لكل هذه القطاعات — وكان النقاش حرا ومفتوحا وصريحا — ولم يحدث مرة واحدة ان اعلنت قيادات — طلبت هذا الاجتماع — موقفها مسبقا بل تم ذلك عن اقناع — واقتناع تامين — من المناقشة الحرة المفتوحة والمصارحة بالحقائق .

ومن ناحية خامسة — فان التنظيم وضع خطا ديمقراطيا — وهو شجب النشاط الجماهيرى من داخل المكاتب — وضرورة الانتقال الى الجماهير فى مواقعها .

ومن هنا كان من الضرورى — الانتقال الى المحافظات والى تجمعات العمل الجماهيرى — وقد تمت عدة لقاءات سياسية على هذا الاساس — كانت منبعا خصبا لمعرفة الاراء والاتجاهات والافكار الجماهيرية التى تحكم الروابط بين القاعدة الجماهيرية وبين التنظيم — وهى جهود مازالت مستمرة . ومن هنا يمكن الحكم على مدى الجهود التى كانت مطلوبة قبل اعلان التشكيلات لتنظيم مصر العربى الاشتراكى — اذ لم يكن الامر مجرد تلقى طلبات — وتوزيع التشكيلات توزيعا مكتبيا او ورقيا — وانما هى مسئولية قومية يجب ان يبذل فى الاعداد لها ما يناسبها اهمية مستقبل العمل السياسى فى هذا الوطن .

(●)

اختيار مبادىء لا أشخاص

(●)

□□ **ما هى الاعتبارات السياسية والتنظيمية — التى حكمت اختياركم لتشكيل المكتب السياسى واللجان القيادية للمحافظات — والى اى حد يتواءم اختياركم للشخصيات مع اهداف التنظيم ؟**

جواب : اننا ونحن نختار تشكيلات التنظيم ، كنا نضع اعيننا على اتجاهات الجماهير — ونحس بنبضها ورغباتها وامالها . وبالتالى ظهرت الضرورات الاتية التى حكمت اختياراتنا :

● اولا : نحن نؤمن بأن الحياة الديمقراطية الجديدة للبلاد تتجه الى ان تكون اختيارات الجماهير لقادة العمل الشعبى مبنية — ولاول مرة منذ تفجرت ثورة ٢٣ يوليو — **على المبادىء والاهداف السياسية ، وعلى البرامج التى تؤدى الى تنفيذ هذه المبادىء — والتى تختلف من تنظيم لاخر . غير ان الاختيار الشعبى لاصحاب خط سياسى وبرنامج معين لا ينفى — فى اى بلد وفى اى وقت — عنصر الثقل الشخصى للقادة بما يرتكز على كفاءتهم وماضيهم النضالى — وحجم تمثيلهم لقطاعاتهم ، ومن هنا كان لابد من اختيار الشخصيات التى لها احترامها ووزنها الجماهيرى ، والمؤمنة فى نفس الوقت ايمانا لاينزعزع بمبادىء ثورتى ٢٣ يوليو و ١٥ مايو .**

● ثانيا : ان مؤسسى التنظيم وقد فوضونى لاختيار اعضاء التشكيلات — فان الرأى قد استقر على الايعطى الاختيار انطباعا بقصر الترشيح لمجلس الشعب فى دائرة مغلقة — فان هذا الترشيح مازال تحت البحث — ويتم من اى مستوى رئاسى فى التنظيم حسب الثقل الجماهيرى للمرشحين — **ومن هنا كان لابد من اختيار شخصيات عامة لها وزنها تقود حركة الانضمام للتنظيم وتنظيم صفوف القاعدة الجماهيرية — وتدعو لمبادىء التنظيم — بصرف النظر عن عزمها الدخول الى المعركة الانتخابية او ترشيحها لذلك .**

وهو اتجاه سياسى يجب ان يدرب عليه التنظيم كوسيلة للالتزام وكوسيلة للعمل من اجل مبادىء التنظيم والخدمة القومية العامة كهدف يتقدم على اى اعتبار آخر .

● ثالثا : ان تنظم مصر العربى التزم منذ البداية — ولاحترامه لمكتسبات تمثيل الـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين — ان يطبق ذلك على هيكل التنظيم نفسه . وهى قاعدة حكمت اتجاهنا فى هذه التشكيلات.

● رابعا : ان التنظيم — وكما ذكرت فى اجابتى على سؤالك السابق — اتجه الى ان يكون تمثيل كل فئة من فئات قوى الشعب المتحالفة — ممثلة لاهم اجنحة كل فئة — والى طبيعة تركيبها الخاص . وبالنسبة للجان التخصصية التى اعلن تشكيلها — فان لجان التنمية الاقتصادية والاجتماعية — سوف تشمل تمثيل قادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والادارية — وان التنمية الاقتصادية تشمل قطاع الزراعة والصناعة والتجارة والسياحة وغيرها. وانه حتى فى داخل كل قطاع — ولنأخذ مثلا قطاع الزراعة — فأنه يشمل العلماء الزراعيين فى الجامعات — المختصين منهم فى المجال التطبيقى — وملاك الاراضى — والحائزين — والتعاونيين — والعمال الزراعيين .

ذلك ان مجموع اللجان التخصصية — سوف تكون داخل التنظيم التشكيل الذى يضع خطة التنظيم فى كل مجالات الانتاج والخدمات التى يدعو اليها والتى يلتزم بها جناحة التنفيذى فى الحكومة — وذلك على ضوء تداخل هذه الاختصاصات — وعلى ضوء مطالب وآمال جماهير كل قطاع — وعلى ضوء خطة التنمية — وعلى ضوء الدراسات القومية التى تقوم بها اللجان المتخصصة — والجامعات وغيرها .

● خامسا : ان التنظيم وقد فوضنى فى اختيار قيادات تشكيلاته — فلقد الزمت اختيارى بأن تكون هناك قاعدة شعبية لهذا الاختيار — وبالتالى — فان القاعدة الانتخابية — اعطت اتجاها لاختيار القيادات المنضمة من قيادات النقابات العمالية والمهنية — واعضاء مجلس الشعب — واعضاء اللجنة المركزية — وقيادات المحليات .

واحب أن أوضح هنا — ان تنظيم مصر يرتكز فى اتجاهاته بالنسبة لتشكيلاته على ابراز الجناح النقابى للمهنيين والعمال والفلاحين لهدف هام هو ان يتاح للنقابات ممارسة حقها فى العمل السياسى — اذ انه انقضى الوقت الذى كان ينحصر اومطلوب ان ينحصر نشاطها فى المجالات الفنية والاجتماعية — ذلك لان خدمة المجالات الفنية والاجتماعية تتشابك تشابكا عضويا مع اختيار الطريق السياسى الذى يؤدى الى هذه الخدمات.

وهى اوضاع نجدها فى الدول النامية التى ادت فيها النقابات العمالية والفلاحية والمهنية دورها فى حركة التحرير القومى — كما اننا نجدها فى بعض أحزاب الدول المتقدمة كحزب العمال البريطانى — الذى يستند فى جناحه العمالى على النقابات .

كما اننا نرى ان خطة الحزب فى زيادة الانتاج والتنمية لا تتم الا بمثل هذا التشابك العضوى — بين العمل النقابى والعمل التنظيمى السياسى .

● سادسا : أن التشكيل قد راعى — تنظيم القوى المؤثرة والحقيقية والموجودة فى التركيب الشعبى لهذا الوطن — فانها قد راعت تمثيل قيادات العمل الفنى والثقافى والاعلامى والجامعى — باعتبار المهمة القيادية للعلم والثقافة والفن والاعلام فى توجيه الجماهير والتعبير عنها — كما ان التشكيل راعى تمثيل

شعبى الامة الاسلامى والمسيحى — وراعى تمثيل القيادات الدينية كاتجاه اصيل فى خطه السياسى بالارتكاز الى القيم الروحية والدينية — والاصالة المصرية والعربية .

وراعى التمثيل ايضا بروز قطاع المرأة وقطاع الشباب — كقطاعات قومية لها طبيعتها الخاصة ولها آمالها ولها مشاركتها الحقة فى كل نشاطات الحياة فى هذا البلد . وبما يعوض سنين طويلة سابقة لم يتح لهذين القطاعين فيها ان يمثلا بحجم ثقلهما القومى الحقيقى بالبلاد .

● سابعا : ان التشكيل قد راعى التركيب الديموجرافى او السكانى الخاص بالنسبة لكل اقليم — وعلى سبيل المثال — فقد اعطى وزنا للقبائل العربية فى الاقاليم التى يسودها هذا التركيب — واعطى وزنا للفلاحين فى اعماق الريف — وللعمال بتجمعات الوحدات العمالية — وللعناصر الثقافية والفكرية فى المدن الكبرى — ولاهالى النوبة بمنطقة النوبة — وللتجار والحرفيين فى تجمعات النشاط التجارى والحرفى .

وبحكمه فى ذلك شقان — تمثيل واقعى للقاعدة الشعبية — وتعبير حقيقى عن مصالح التجمعات الشعبية فى القاعدة الجماهيرية .

(●)
اختيار المرشحين
(●)

□□ هل هناك ربط بين الاختيارات الحالية لسكرتيرى التنظيم بالمحافظات واللجان القيادية — وبين اختيار التنظيم لمرشحيه لانتخابات مجلس الشعب ؟

جواب : ليس هناك ربط بهذا المفهوم — ولا يعنى عدم الربط هذا ان تنحصر ترشيحات التنظيم لمجلس الشعب من القيادات المختارة لهذه التشكيلات — كما انه لايعنى العكس . وكما قلت فان التشكيلات الحالية تهدف فى هذه المرحلة الى النشاط التنظيمى الهادف الى ترسيخ قواعد التنظيم واسلوب عمله والدعوة اليه وكسب العناصر المؤمنة به وبمبادئه واتمام تشكيلاته على كافة المستويات .

والامر الوحيد الذى يحكم اختيار التنظيم لمرشحيه لعضوية مجلس الشعب هو مدى جماهيرية العضو وصدق تمثيله لقاعده الدائرة الانتخابية — وبالتالى تاكيد غرس نجاحه مستندا الى شخصيته وبضاله بنفس القدر الذى يستند فيه الى مبادىء التنظيم .

ويخطىء كل من يظن ان هناك اتكالا تاما للعضو المرشح على التنظيم ومساندته — فالواقع ان القوة السياسية للعضو هى محصلة نهائية لثقله الجماهيرى وماضيه النضالى وايمانه بمبادىء التنظيم .. فالتنظيم يقوى بأعضائه بمثل مايقوى الاعضاء بالانتماء اليه والى مبادئه .

□□ لوحظ ان المكتب السياسى لم يقتصر تشكيله على الاعضاء المؤسسين من اعضاء مجلس الشعب الحالى واللجنة المركزية المنضمين لتنظيم مصر — فما هى الاوضاع والمراكز القيادية واسلوب العمل المناط بهم ؟

جواب : انه لبعيد عن الواقع تماما — ان تقاس اهمية العمل السياسى الجماهيرى — بما رسخ التعارف عليه — فى التركيب الهرمى للتشكيلات الادارية والحكومية . فالعمل السياسى — يتم فى ثلاثة مجالات — المجال الفكرى والتخطيطى والايديولوجى — والمجال الجماهيرى — والمجال التنظيمى الخاص داخل التنظيم نفسه . وكل من هذه المجالات له اهميته التى لاتترتب بأولوية سابقة على اولوية اخرى .

وعلى هذا الاساس فاذا كنا ندرك مثلا اهمية العمل الجماهيرى لاى تنظيم سياسى — فانه يكون من سوء التنظيم ان توضع المؤهلات والمواهب والقدرات ذات النشاط الجماهيرى — فى تشكيل المكتب السياسى الذى يتصل عمله بالنواحى السياسية والتخطيطية والايديولوجية — والعكس صحيح تماما — من هنا كان المجال الحقيقى للقيادات ذات القدرات فى النشاط الجماهيرى كاعضاء مجلس الشعب — واللجنة المركزية والمجالس المحلية هى العمل داخل اللجان القيادية بالمحافظات وفى اللجان المتخصصة .

كما ان تسيير العمل السياسى اليومى والاسبوعى — لايمكن ان يتم من خلال لجنة كبيرة موسعة كاللجنة القيادية — التى لها سلطات رسم السياسات التى يسير على اساسها المكتب السياسى — وهو لابد ان ينتهى مستقبلا الى ان ينبثق عن اللجنة القيادية بالانتخاب .

كذلك فانه لكل تنظيم — مكتبه التنظيمى الذى يهتم بالعضوية وبالتسهيلات الادارية وبالاشتراكات وغيرها . وتختلف المواهب هنا عن العمل الجماهيرى — العمل الفنى الذى يتصل بالتوعية والاعلام والتعبير عن فكر التنظيم — ولا يقلل عدم وجود الجانب الجماهيرى هنا من اهمية هذه المكاتب او التشكيلات فى خدماتها ولزومها للتنظيم .

واذا كان هذا هو الاطار العام — فليس معنى ذلك وجود فواصل محددة بين هذه النشاطات — بل ان التمثيل المشترك فضلا عن المواهب المتعددة يحقق مرونة وسيولة الانتقال او الاشتراك بين هذه المجالات .

(●)
مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة
(●)

□□ ماهو اسلوب طرح برنامج التنظيم على القاعدة الشعبية وما هو دور اللجان القيادية فى ذلك . ؟

جواب : ان تنظيم مصر — عندما تشكل اللجان المنبثقة عن اللجان القيادية بالمحافظات — هى مكتب العمال والفلاحين والمثقفين والرأسمالية الوطنية والمرأة والشباب . وقد اوجد الاساس للقنوات التنظيمية المناسبة لطرح برنامج التنظيم، فمشروع ان الخط السياسى للتنظيم وبرنامجه له طابعان — الطابع الاول : يمثل الاطار القومى لسياسة التنظيم — من حيث اتجاهاته واساسها الاول — التوازن السليم والصحى — بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة بحيث لا تطغى الفردية على مصالح المجموع وعلى مصالح القاعدة العريضة من جماهير الشعب الكادحة ، وتتهدد بالرجوع الى اوضاع ما قبل الثورة وما قامت الثورة للقضاء عليه — كما لاتتهدد بالاتجاه الشمولى الذى يمحق الفرد ومبادراته وحقه فى تطوير شخصيته وامنه على مكتسباته — وهو امر يهم كل الجماهير ان تتبين حدوده ومعالمه — من خلال الخط السياسى للتنظيم — وهو ما يتضمنه بتفصيل بيان اعلانه .

واما الطابع الثانى — فهو اتصال البرنامج بمصالح كل فئة — وهو ما تبين فى برنامجه — وبالتالى فان الطابع الاول هو ذو صبغة عامة — لكل تشكيلات التنظيم

وانشائه — فى حين ان مكاتب فئات قوى الشعب العاملة — فضلا عن مكتب الشباب والمرأة تستطيع أن تركز على جوانب برنامج التنظيم وسياسته التى تمس مصالح وآمال كل فئة .

وهذا هو الاسلوب الذى سوف تتخذه هذه المكاتب عند ممارستها لنشاطها الجماهيرى . **ذلك لان كل مواطن يريد أن يتبين من خلال سياسة التنظيم العامة وبرنامجه — وضعه كمواطن مصرى فى الحياة العامة للبلاد وسياستها — ووضعه كصاحب حق ومصلحة وشريك يقع فى فئة من فئات الشعب العامل .**

كذلك فان النواحى الاعلامية فى طرح برنامج التنظيم وسياسته تقع فى نطاق مكتب الثقافة — ومكتب الاعلام والدعوة — وهى التشكيلات المختصة بمعالجة المواضيع السياسية التى تطرح نفسها سياسيا على المستوى العالمى والقومى والقطرى .

وليس فى برامج التنظيمات الاخرى — اذا تخطينا المعالم الرئيسية العامة التى اوردتها — ما يماثل برنامج مصر العربى الاشتراكى — الذى وضع ليمثل اتجاهات برنامج يصلح ليتحول فورا — مرتكزا على الامكانيات المالية المتاحة للدولة — الى برنامج حكومة تفصيلى — يتعرض للتخطيط القومى — كما يتعرض لنواحى التنمية الاقتصادية والاجتماعية — والادارية — ثم يتدرج ليصل الى نواحى نشاطات الانتاج فى قطاع الصناعة والزراعة والتجارة والسياحة وغيرها — والى نواحى الخدمات فى الصحة والتعليم والمواصلات والنقل والتموين وغيرها . بما يمثل خطة شاملة — لم تغفل ناحية واحدة من نواحى نشاط الدولة — وعلى اساس امكانية مناقشتها من اعضاء مجلس الشعب عند طرحها عليهم .

والواقع انه لاول مرة فى تاريخ العمل السياسى فى مصر توضع خطة مفصلة على هذا النحو — تنتظر الاختيار الشعبى للهيئة السياسية صاحبة الاغلبية لكى تنفذها . وهو ما يمثل اوضاعا كنا نتطلع اليها ونراها مجسمة فيما تعده حكومات الظل فى الغرب المتقدم — او ما تعده الاحزاب الحاكمة فى الدول الشرقية وهو ما يعنى عموما وضع البرامج بالطريق الشعبى داخل التنظيمات والاحزاب — بحيث تكون معدة وجاهزة وحاملة للاتجاه السياسى الذى يختاره الشعب — دون انتظار — او اقتصار على الاعداد التكنوقراطى والحكومى المكتبى .

□□ هل التشكيلات التنظيمية الحالية — لتنظيم مصر العربى الاشتراكى — تشكيلات دائمة — ام انها سوف تتاثر بنتيجة المعركة الانتخابية . ؟

جواب : ابتداء — فلاشك اننا ونحن فى بداية العمل بالاوضاع الجديدة فى التنظيمات — فاننى قبلت حكم اجماع اللجنة التأسيسية فى تفويضى لاختيار اعضاء تشكيلات التنظيم ورؤسائها وذلك بالرغم من ان تصورى الشخصى — المبنى عن قناعتى بضرورة ديمقراطية العمل داخل التنظيم — هو ان يكون اختيار رؤساء المكاتب وتشكيلاتها بالانتخاب . غير ان اللجنة التأسيسية رأت الاخذ بأسلوب الاختيار فى هذه المرحلة — والواقع اننى قبلت بذلك — لان الاخذ برأى الاغلبية هو مظهر للديمقراطية — ومن ناحية اخرى لاننى اقتنعت بأن سلامة قيام التنظيم فى بدء انشائه — ولاعتبارات اخرى عديدة تقتضى الاخذ بهذا الاسلوب .

غير ان الارادة الشعبية — سوف تبرز كثيرا من الاوضاع التى تفرض نفسها — ومن هنا — فان هذه التشكيلات لها طابعها المؤقت — ولكن المسألة هى المدى الزمنى لهذا التوقيت — وهى امور سوف يحددها التنظيم فيما بعد وبما يستجد من اوضاع بعد الانتخاب .

كذلك فانه فى العمل السياسى - وبالنسبة لمراكز التنظيم فانه لا يوجد شىء دائم — لان الكفاءة السياسية واكتساب الثقة الجماهيرية — وبروز النشاطات التنظيمية — ومايقدمه الاعضاء من خدمات شعبية — كلها امور دائمة لسيولة الحركة بين مستويات التنظيم . وهو وضع سياسى يحكم كل التنظيمات السياسية فى العالم اجمع شرقا وغربا .

وكفاءة اى تنظيم او تشكيل سياسى — هى مواءمته بين حركة المؤسسين وبين حركة المنضمين المؤقتين وتساند التنظيم العاملين — وليس هناك من فصل الا سيادة الروح الديمقراطية — والالتزام برأى الاغلبية — وان تكون خدمة الجماهير هى الاساس الرئيسى الذى يحدد اوضاع الاعضاء .

وهذه المرونة — هى صمام امن اى تنظيم ازاء نشوء اجنحة متصارعة — ويصبح التنافس فى خدمة الجماهير والتنظيم — دافعا حركيا لكل نشاطات الاعضاء — واساس تشغلهم لمراكزهم التنظيمية .

(●)

الوجوه الحالية والوجوه الجديدة

(●)

□□ ماهو أسلوب التوفيق فى اختيار مرشحى التنظيم للانتخاب بين المنضمين من الشخصيات العامة ومن اعضاء مجلس الشعب الحالى واعضاء اللجنة المركزية واعضاء المجالس المحلية من ناحية — وبين التوفيق فى ايجادالتوازن بين الوجوه الحالية والوجوه الجديدة ؟

الجواب : عندما تتعدد منابع الاختيار على هذا النحو — فانه لابد من قواعد حاكمة يلتزم بها الجميع — واعتقادى ان هذه القواعد تدور كلها فى نطاقين — النطاق الاول هو مصلحة الجماهير واحترام رغباتها وصدق التمثيل من فئات قواها العاملة المتحالفة . والنطاق الثانى هو صدق التعبير عن الخط السياسى وبرنامج التنظيم وقوة التصدى للدفاع عن مبادئه .

ولقد كان اتخاذ الاسلوب الانتخابى عن طريق قواعد التنظيم ووحداته القاعدية — هو الطريق للتعبير عن حقيقة التمثيل الشعبى للمرشحين . غير اننى قد أوضحت — ان ضرورات وظروف فترة التأسيس واقامة الهيكل التنظيمى — تختلف عن أوضاع مابعد هذه المرحلة — ومن هنا يتحتم ان يكون الالتزام برأى ماتحدده قيادة التنظيم هو طابع المرحلة الحالية . وفى الوقت نفسه فهناك كثير من المؤشرات التى تساعد قيادة التنظيم على الاختيار — وعلى سبيل المثال فان بقاء مجلس الشعب لفترته البرلمانية كاملة لاول مرة فى تاريخ البلاد — قد اتاح الفرصة لدور انشط للعناصر البرلمانية التى اكدت صدق تمثيلها لمصالح الشعب .

وبعيد عن الصحة تماما — بل مخالف لاتجاهات قيادات التنظيم — ان العناصر البرلمانية التى كانت تنتقد الحكومة وتبدى آراءها وملاحظاتها فى غير جانب الحكومة — هى الابعد عن الاختيار — فالمقياس هو مدى شعبية هذه العناصر — ومدى صدق تعبيرها عن قواعدها الجماهيرية كما

ان مبدأ نقد اعضاء التنظيم لسياسة الحكومة التى تمثل الاغلبية مبدأ وارد فى لائحة التنظيم ونظامه الاساسى .

كذلك فان كل مامر من انتخابات الاتحاد الاشتراكى واللجنة المركزية هو مؤشر اخر ـ واحدث هذه المؤشرات هو مؤشر الانتخابات النقابية المهنية والعمالية وانتخابات المجالس المحلية .

اما بالنسبة للعناصر والوجوه الجديدة ـ فلا شك ان نوعية الحياة الديموقراطية السياسية الجديدة ـ التى كفلت الحريات وسيادة القانون ـ قد جذبت الى حقل العمل السياسى اهتمامات كثير من الشخصيات العامة ـ التى كانت تنأى عن هذا النشاط ـ وبعضها له وزنه القومى وثقله الجماهيرى بروزه معروفة للجميع .

وهناك اعتبار ثالث له اهميته ـ وهو تمثيل عنصر الشباب ـ وكل تشكيل سياسى فى أى زمان ومكان لايستطيع أن يغفل العناصر الشابة فى اعطائه دماء جديدة لحياته السياسية ، فضلا عن انه فى بلادنا بالذات ـ وهى فى مرحلة تحول أكبر وعلى بدء مرحلة بناء جديدة ـ فان عناصر الشباب ـ لابد ان تمثل هذا القطاع بشكل فعال .

واعتبار رابع ـ وهو انه بالنسبة لقطاع المرأة ـ فانه لم يحدث فى تاريخ البلاد مثل اهتمام هذا القطاع بالشئون العامة ـ وبممارسة حقوقه السياسية التى بدأت بها ثورة ٢٣ يوليو واكدتها ثورة ١٥ مايو . بالنسبة لان تنظيمنا يعتبر نفسه الامتداد العضوى والسياسى لحركة الثورة المصرية بكل نواحيها التقدمية ـ فيجب أن يكون بالضرورة الوعاء السياسى الذى يعطى للمرأة فرصا أكبر فى التمثيل السياسى .

ذلك وكما سبق ان قلت لك ـ ان نوعية الترتيب السكانى الاقليمى ـ ونوعية النشاط الفئوى السائد ـ تحدد الى حد كبير نوعية التمثيل وثقله .

وعلى العموم ـ فان الصلاحية السياسية ـ وصدق التمثيل للقاعدة هو الفيصل ـ وليست المسألة مسألة تناسبات أو توازنات ـ بين اعضاء تشكيل شعبى وآخر ـ والا ارسينا مبدأ غير سليم منذ البداية .

(●)

الباب مفتوح دائما

(●)

□□ هل يسمح التنظيم بانضمام شخصيات عامة اخرى ـ الى اللجان القيادية وحتى دخول الانتخابات ؟

جواب : ليس هناك مايمنع اطلاقا ـ من ضم شخصيات عامة اخرى الى اللجان القيادية ـ وليس هناك ربط فى هذا بين الانتخابات وموعد بدئها ـ وذلك انطلاقا من عدة اعتبارات :

أولا : ان اى تشكيل سياسى يصاب بالوهن اذا أصبح تنظيما مغلقا على تشكيلاته وعلى مؤسسيه . والتنظيم الناجح هو التنظيم المفتوح .

ثانيا : ان اختيار تشكيلات التنظيم واعلانها ـ قد يكون له جانبه الداخلى التنظيمى ـ ولكنه ايضا ـ وبصدق الوعى السياسى ـ لابد ـ شأن اى عمل سياسى ـ ان يكون له رد فعله الجماهيرى ـ وفى قواعد التنظيم والمؤمنين به ـ واذا كانت القيادة تضع يدها على نبض الجماهير ـ فانها تستطيع دائما ان تطور مسار التنظيم وتشكيلاته ـ بما يلائم الاتجاهات الجماهيرية .

ثالثا : ان التجربة بأكملها ـ وهى جديدة ـ وكما سبق ان قلت لك ـ سوف تدفع كلما زادت ديناميكيتها ـ وتعبيرها عن الحرية الديمقراطية ـ الى دخول شخصيات عامة جديدة الى العمل

السياسى باسلوبه الجديد — وهى شخصيات لابد ان تجد مكانها فى اللجان القيادية وغيرها .

(●)
التوازن بين الفردية والجماعية
(●)

□□ ماهى خطة التنظيم — فى المنافسة الانتخابية ازاء كل من تنظيمى اليسار واليمين ؟

جواب : لكى أضع الامر — بوضوح وصراحة تامة — لابد ان أقول لك ان تنظيمنا شأن اى تنظيم أو تشكيل سياسى — عندما يطرح نفسه فى الانتخابات — فانه يعمل للفوز أولا بثقة الجماهير وباختيارها ويطمح ثانيا ان يكون فوزه كبيرا بما يعبر عن ثقله الجماهيرى ومدى تعبيره عن اتجاهه السياسى السائد بين الشعب — من ناحية — وحتى تستطيع هذه الانظمة أو الاحزاب السياسية ذات الاغلبية الشعبية ان يمارس جناحها الحكم فى استقرار سياسى — يحول دون الهزات التى ترى فى عالمنا المعاصر للاوضاع المخالفة لذلك — واقربها مثلا الاوضاع الايطالية .

غير انه فى تجربتنا المصرية الجديدة — فاننا كلنا نحرص على نجاح التجربة — بحيث توجد اغلبية معبرة عن الاتجاه الشعبى السائد — وتوجد معارضة تتمثل فى اتجاهات الاقلية . وبالتالى فليس من اهدافنا اخراج الاتجاهات الاخرى اخراجا مؤثرا من الحلبة السياسية — وليس ذلك فى مصلحة احد . وليس معنى ذلك ان يبنى هذا الاتجاه على اتفاقات مسبقة أو على تهاون فى التنافس على ثقة القواعد — وانما معناه التنافس السياسى الشريف لصالح الجماهير — والتزام الموضوعية فى طرح مبادىء التنظيم وفى نقد برامج واتجاهات التنظيمات الاخرى — بعيدا عن التجريح الشخصى والاساليب غير الموضوعية .

وعلى سبيل المثال — فمن الناحية الموضوعية — فقد تختلط على البعض الاتجاهات السياسية للتنظيمات الثلاثة وهى ترى انها تتفق جميعا — على وجود قطاع عام وقطاع خاص — وعلى المصالح الجماعية والمصالح الفردية .

ولكن الامر المهم الذى يركز عليه التنظيم من الوجهة السياسية هو التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجموع — وليس مجرد وجود هذه المصلحة — وحيث لايوجد هذا التوازن — فان المصلحة الغالبة سوف تبتلع تدريجيا المصلحة الاخرى — فالاتجاه اليمينى وهو يساند المصلحة الفردية غير ملتزم بهذا التوازن كما يتضح من برنامجه ومن اتجاهه — فان هذا الاتجاه يحمل فى طياته اخطار الرجوع فى المدى المتوسط والبعيد أو تهيئة الاوضاع — حتى ولو لم يهدف الى ذلك — الى أوضاع ماقبل الثورة التى ثار ضدها الشعب المصرى باجمعه . والاتجاه اليسارى وهو يؤيد الجماعية — وتزايد التدخل الحكومى — بما يؤدى مستقبلا الى سحق شخصية الفرد وحرياته والحد من ملكاته ومبادراته الشخصية ، وتحل الحكومة والسلطة تدريجيا لتاخذ مكانة الاستغلال والاحتكار الطبقى القديم . وتصبح الاشتراكية هى اشتراكية الاتجاه الاتكالى على الحكومة — بما يؤدى الى كثير من السلبيات التى لمسناها فى السنوات الماضية — عندما سدت السبل امام النشاط الفردى ليساهم وينافس النشاط الجماعى ويساهم فى حركة البناء والتعمير .

وليست المسألة مجرد وجود قطاع خاص — يعترف به حاليا فى الاتجاه اليسارى — ثم يؤدى الاتجاه اليسارى الى ان يصيبه بالشلل ويصبح حلية سياسية مؤقتة — وليست من الجانب اليمينى تأييد القطاع العام ثم يؤدى الاتجاه الى تقييده وتجسيم بعض اخطائه الحتمية — بحيث يصبح الفكر السياسى ان كل ماهو قطاع عام غير صالح وكل ماهو فردى ضرورى وناجح .

ولكن المسألة هى ايجاد التوازن — الذى يجعل كلا من النشاط الجماعى والفردى مؤديا الى اهدافه فى حفظ مصالح الجماهير من ناحية وحفظ مصالح الفرد من ناحية .

اننا نعتقد اعتقادا جازما ان عدم وجود هذا التوازن — يؤدى مستقبلا الى طغيان مصالح طبقة على باقى الطبقات — وكل طغيان طبقى لا يقابله الا مقاومة من باقى الطبقات — بمايؤدى الى حدة الصراع الطبقى بل الى عدم تحقيق واستقرار مصالح الطبقة المتحكمة .

وقد اكد مسار الانضمام الى التنظيمات — وعى شعبنا بهذه الحقائق — ومن هنا نجد ان الاتجاه العمالى والفلاحى يتجه نحو تنظيم مصر — بنفس الاقبال الذى نراه فى انضمام الرأسمالية الوطنية — مما يوضح ان كل الفئات ترى ان مصالحها تتأكد فى اطار احترام مصالح الفئات والطبقات الاخرى — وتحل داخل هذا النطاق وتقبل حقيقة وواقع وضرورة العدل الاجتماعى .

(●)
تجنب الفئوية
(●)

□□ ماهو دور المثقفين والعمال والفلاحين والراسمالية الوطنية من خلال مكاتبهم المنبثقة عن اللجان القيادية بالمحافظات ؟

جواب : اننا وقد جعلنا هذه المكاتب تنبثق عن اللجنة القيادية وعلى المستوى المركزى والاقليمى — فاننا قد اسسنا هذا الاتجاه على ثلاث ضرورات الاولى ايديولوجية والثانية واقعية والثالثة تنظيمية .

فبالنسبة للضرورة الايديولوجية — فان تشكيل التنظيم كان لابد وان يمثل المبدأ الايديولوجى فى تحالف قوى الشعب العامل — وبالتالى ان تمثل كل فئة من تحالف فئات الشعب العامل تمثيلا واضحا فى تشكيل التنظيم يؤكد وجودها كطرف اصيل فى تشكيل تنظيم مصر — وهذا أمر لايختلف عن ضرورة تمثيل الـ ٥٠٪ فى التشكيلات — واتجاهنا ايضا — هو ان يضم مكتب العمال والفلاحين بالاضافة الى المكاتب الاخرى اعضاء يمثلون فى مجموعهم نسبة الـ ٥٠٪ بالنسبة لمجموع المكاتب ككل .

وبالنسبة للضرورة الواقعية — فان مصالح ومشاكل وآمال كل فئة من فئات تحالف قوى الشعب العامل تختلف فى نوعيتها عن مشاكل الفئات الاخرى — وبالتالى فان التعبير عن هذه المصالح يتحقق بشكل واقعى اذا كانت لكل فئة مكتبها — والذى يعزز قياداتها فى نطاقها — وبالتالى يوجد تلاق بين مختلف النوعيات داخل الفئة الواحدة .

ووجود مكاتب مختصة لكل فئة لايعنى وجود انفصال فى التفاعل بين فئات الشعب العامل داخل التنظيم — لان مجموع هذه المكاتب وقياداتها — تشكل وتنبثق من اللجان القيادية التى من أول مهامها التوفيق بين المصالح الفئوية كل على نطاقها .

اما بالنسبة للضرورة التنظيمية — فان هذه المكاتب تشكل القنوات التنظيمية

التى تسهل على القيادات المركزية الفئوية — الاتصال الرأسى بقواعدها — وتسهل تحديد نوعية الاعلام والتوعية ووسائلها واسلوبها بالنسبة لكل فئة كما انها تسهل رفع مصالح وآمال كل فئة الى المستويات العليا .

ومن ناحية اخرى فانما كان التنظيم يؤمن ان العمل الميدانى وقيادة الانتاج والمساهمة فى التنمية والتصدى للمشاكل القومية — هو جزء لا يتجزأ من نشاطه السياسى — فان هذه المكاتب سوف تقود العمل الشعبى الميدانى فى هذا النشاط وهى اقدر على ذلك من خلال قواعدها الفئوية .

ومن ناحية اخرى فان وجود هذه المكاتب داخل التنظيم الواحد — هو أحد الصمامات والوسائل السياسية الواقعية لشجب الافكار والاتجاهات لتكوين التنظيمات على اساس فئوى بما كان يؤدى فى النهاية — الى التصارع الطبقى بدلا من حل الصراع بالتفاعل السلمى وتحت وقاية السلام الاجتماعى وسلامة جبهتنا الداخلية .

الجانبان : العلمى والميدانى

□□ ماهو الثقل السياسى للجان التخصصية بتنظيم مصر العربى الاشتراكى — وهل هى مجرد لجان فنية أم ان لاعضائها ثقلا سياسيا فى العمل الجماهيرى — والانتخابى ؟

جواب : كما سبق ان قلت لك — ان اللجان التخصصية داخل التنظيم وان تماثلت أهدافها مع أهداف اللجان التخصصية الفنية — فى ايجاد خطة قومية ازاء المشكلات الرئيسية ومسائل التنمية — الا انها تختلف عنها فى ان لها جانبها السياسى والشعبى — بمعنى ان كل المشاكل لها جانباها العلمى والميدانى — والاول يقوم به العلماء والفنيون المتخصصون — اما الجانب الميدانى فهو الجانب الشعبى الذى يمد الخطة بالاحتياجات الشعبية من أرض الواقع ومن تطلعات الجماهير — وهو بالتالى يوجد تكاملا مع الجانب العلمى ويثريه .

وطالما وجد جانب شعبى لهذه المكاتب التخصصية فان الاتصال الشعبى بينها وبين القواعد يحتم معايشتها لواقع القاعدة والمامها بمشاكلها — والا ادى انعزالها الى طبع صورة مكررة للجان التخصصية الحكومية — وهو مالا يمكن ان يوافق عليه التنظيم .

كذلك فانه ليس معنى وجود لجان متخصصة — الا يكون لبعض اعضائها مواقع قيادية فى العمل الجماهيرى — بل ان هذه المواقع — هى التى سوف تثرى عملها فى الجانب الميدانى والشعبى

وبعد ..

فهذا هو تصور السيد ممدوح سالم للعمل داخل التنظيم ..

وهو تصور يقوم اساسا على خدمة المواطن من خلال خدمة الوطن ..

المصلحة الجماعية تسبق المصلحة الفردية من خلال البرامج المحددة الواضحة التى لا تستهدف الا مستقبل مصر —

والباب مفتوح لكل من يريد ان يخدم وطنه بشرطين :

□ **اولهما : لا سعيا وراء منفعة شخصية او مكاسب ذاتية .**

□ **وثانيهما : التمسك بالمبادىء الاخلاقية ، والقيم الانسانية لهذا الشعب**

على حمدى الجمال